联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

A

لجنة البرنامج

الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

8–12 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

اقتراح لتحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية للمنظمة

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Pietro Gennari

رئيس الخبراء الإحصائيين

الهاتف: 53599 06570 39+

البريد الإلكتروني: Chief.Statistician@fao.org

موجز

تحال هذه المسألة إلى لجنة البرنامج (اللجنة) عملاً بأحكام الفقرة 7(أ)(1) من المادة 26 من اللائحة العامة للمنظمة. ورحبت الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة للجنة بتأكيد الإدارة أنه سيتم تعزيز حوكمة الأنشطة الإحصائية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وتعزيز الإشراف على جميع إحصاءاتها وتحسين جدواها واتّساقها ومعايير الجودة ذات الصلة، وتطلّعت إلى النظر في اقتراح بهذا الصدد خلال دورتها الثلاثين بعد المائة". واستجابة لذلك، نظم مكتب رئيس الخبراء الإحصائيين مشاورة غير رسمية في مارس/آذار 2021 للتعريف *بخطة تنفيذ استراتيجية المنظمة لتحديث الإحصاءات*. ويأخذ الاقتراح الوارد في هذه الوثيقة في الاعتبار توصيات تقييم عام 2019 لإحصاءات المنظمة فضلًا عن ثلاث وثائق استراتيجية رئيسية صدرت مؤخرًا: وثيقتان خارجيتان (خارطة طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل الابتكار في بيانات وإحصاءات الأمم المتحدة واستراتيجية البيانات التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة) ووثيقة داخلية واحدة (الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031). ويتمحور الاقتراح حول أربعة مجالات عمل شاملة ذات أولوية تركز على الحوكمة؛ وقدرات المكاتب الميدانية؛ والموارد؛ والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

وفي إطار مجال العمل الأول ذي الأولوية، يوصي الاقتراح بـ "إدماج حوكمة بيانات المنظمة وإحصاءاتها وتحسينها"، كوسيلة لتحسين ترتيباتها في مجال الحوكمة بقدر أكبر، ومن أجل استيعاب التحول النموذجي نحو إدماج البيانات والإحصاءات بشكل أوثق، وهو ما تشير إليه الوثائق الاستراتيجية الداخلية والخارجية السالفة الذكر. وتتبع آلية الحوكمة المقترحة إلى حدّ كبير توصيات استراتيجية البيانات التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة، بينما تعكس الدور الحاسم للبيانات بوصفها عاملًا مسرّعًا نحو تحقيق *الفضائل الأربع* ضمن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031. وبموجب هذا الترتيب، سيعمل رئيس الخبراء الاقتصاديين كقائد تنفيذي مكلف بالبيانات وكمشرف على فريق تنسيق البيانات. وسيقوم فريق عمل شامل متجدّد مشترك بين الإدارات ومعني بالبيانات والإحصاءات بالإشراف على فريق تنسيق البيانات وسيقدم الدعم له، وسيجتمع في جلسة عامة لمعالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات، ولكنه سيجتمع أيضا ضمن فرق عمل تركز على مواضيع تتعلق بالإحصاءات والبيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية.

وفي إطار مجال العمل الثاني ذي الأولوية، يوصي الاقتراح بـ"تعزيز القدرة الإحصائية للمكاتب الميدانية" عبر طريقتين أساسيتين. أولًا، من خلال مبادرات متعددة، بما في ذلك تزويد الخبراء الإحصائيين الإقليميين بموارد مخصصة مستمدة من الميزانيات الإقليمية، وإتاحة مجموعة أدوات وإرشادات لتعميم الإحصاءات في الأنشطة الاستراتيجية والتنفيذية على الصعيد القطري (مثلًا التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة). ثانيًا، سيتم تعزيز آليات التنسيق والشراكات الإقليمية (بما في ذلك أفرقة عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة و"اللجان الإقليمية لتنسيق الأنشطة الإحصائية" من أجل تعظيم الدعم الإحصائي الذي تقدمه المنظمة للبلدان.

وفي إطار مجال العمل الثالث ذي الأولوية، يوصي الاقتراح بـ "تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وتكثيف تعبئة الموارد". وتحقيقًا لهذه الغاية، سيتم تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من خارج الميزانية من أجل الإحصاءات، على سبيل المثال، عن طريق تقسيم برامج تنمية القدرات الإحصائية على نطاق واسع، وتعزيز مرفق دعم برامج الشركاء المتعددين

وبرامجه الفرعية، فضلًا عن تعزيز الآليات العالمية الناشئة مثل مركز تبادل المعلومات الجديد لتمويل البيانات الإنمائية، المقرر إطلاقه في المنتدى العالمي المقبل للبيانات في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وفي الوقت نفسه، من أجل إرساء قاعدة لتحقيق التخصيص الحالي الأمثل للموارد، سيجري تقييم الموارد الإحصائية على نطاق المنظمة لتحديد الثغرات في المهارات الموجودة في مجالات علم البيانات والإحصاءات.

وفي إطار مجال العمل الرابع والأخير ذي الأولوية، يوصي الاقتراح بـ"تحسين جودة البيانات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات". ويتمثل الهدف في وضع نظام مبتكر لإدارة البيانات الإحصائية يكفل توافر بيانات عالية الجودة وتطبيق المعايير الدولية تطبيقًا متسقًا على نطاق كامل سلسلة القيمة الإحصائية. وتحقيقًا لهذه الغاية، تم بالفعل إطلاق مشروع للإنفاق الرأسمالي يهدف إلى إصلاح نظام العمل الإحصائي التابع للمنظمة، فضلاً عن إطلاق منصة متكاملة لنشر البيانات في هيئة "مستودع بيانات إحصائية". وسيبدأ تنفيذ مشروع الإنفاق الرأسمالي هذا بالكامل بالتعاون الوثيق مع شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات وبدعم من فريق العمل المشترك بين الإدارات المعني بالبيانات والإحصاءات الذي سيعزز التنسيق بين الإحصاءات ومسائل تكنولوجيا المعلومات لتحديد الهيكل العام/تطبيقات تكنولوجيا المعلومات دعمًا للعمل الإحصائي الذي تضطلع به المنظمة.

التوجيهات المطلوبة من لجنة البرنامج

- إن لجنة البرنامج مدعوة إلى النظر في اقتراح تحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية للمنظمة، وتقديم ملاحظاتها أو توصياتها في سياق ولايتها.

مسودة المشورة

إن اللجنة:

- **رحّبت باقتراح تحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية للمنظمة، وأعربت عن تقديرها لنهج المنظمة الشامل المتبع في معالجة التوصيات الرئيسية الواردة في تقييم الأعمال الإحصائية للمنظمة؛**
- **وأكدت مجددًا على أهمية الأعمال الإحصائية التي تضطلع بها المنظمة ودورها الحاسم، وأعربت عن تقديرها للتدابير التي اقترحتها الإدارة لمواصلة تعزيز جودة نواتجها؛**
- **وأوصت بمواصلة عقد جلسات الإحاطة والتشاور غير الرسمية مع الأعضاء بشأن الأنشطة الإحصائية؛**
- **وتطلعت إلى تلقي تحديثات عن التقييم التفصيلي للموارد المخصصة للأعمال الإحصائية للمنظمة.**

أولا– اقتراح لتحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية للمنظمة: لمحة عامة

1- تحال هذه المسألة إلى لجنة البرنامج (اللجنة) عملاً بأحكام الفقرة 7(أ)(1) من المادة 26 من اللائحة العامة للمنظمة. وقد رحبت الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة للجنة بتأكيد الإدارة أنه سيتم تعزيز رقابة حوكمة الأنشطة الإحصائية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وتعزيز الإشراف على جميع إحصاءاتها وتحسين جدواها واتّساقها ومعايير الجودة ذات الصلة، وتطلّعت إلى دراسة اقتراح بهذا الصدد خلال دورتها الثلاثين بعد المائة. واستجابة لذلك، نظم مكتب رئيس الخبراء الإحصائيين مشاورة غير رسمية مع الأعضاء في مارس/آذار 2021 للتعريف بخطة تنفيذ استراتيجية المنظمة لتحديث الإحصاءات. ويأخذ الاقتراح الوارد في هذه الوثيقة في الاعتبار توصيات تقييم الأعمال الإحصائية التي تضطلع بها المنظمة فضلًا عن ثلاث وثائق استراتيجية رئيسية صدرت مؤخرًا.

2- ومنذ إطلاق *استراتيجية المنظمة لتحديث الإحصاءات*، صدرت ثلاث وثائق استراتيجية رئيسية مرتبطة بشكل وثيق بالاستراتيجية: وثيقتان خارجيتان (*خارطة طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل ابتكار بيانات وإحصاءات الأمم المتحدة واستراتيجية البيانات التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة*) ووثيقة داخلية واحدة (*الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031*). ويتماشى المحتوى الأساسي للاستراتيجية تمامًا مع جميع هذه الوثائق: تدعو خارطة طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين منظومة الأمم المتحدة إلى إنتاج بيانات ذات صلة بالسياسات في وقت أدق، وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لتخطي سلسلة من التحديات الداخلية (المؤسسية والثقافية والتقنية) والخارجية (القدرات والموارد القطرية) لتحقيق هذا الهدف. وتشجّع استراتيجية الأمين العام الخاصة بالبيانات رؤيةً تشدّد على قوة أصول بيانات الأمم المتحدة وتحفّز منظومة الأمم المتحدة على اعتماد نهج أكثر اتساقًا وحداثةً لإنتاج البيانات واستخدامها. وتماشيًا مع استراتيجية المنظمة، يُنظر إلى إطلاق قوة البيانات على أنه يمر من خلال أربعة عوامل تمكين أساسية: الناس والثقافة، والشراكات، والحوكمة، والتكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، يقر الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 بالحاجة إلى تعزيز البيانات والإحصاءات كعامل مسرع لتنفيذ برنامج عمل المنظمة وإنتاج السلع العامة العالمية، بما في ذلك الأساليب والمعايير الإحصائية، والتي تعتبر ضرورية تعزيز النظم الإحصائية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

3- ومع ذلك، تشير الوثائق الثلاث جميعها أيضًا إلى التحول النموذجي نحو إدماج البيانات والإحصاءات بشكل أوثق، وهو ما لا تعكسه حاليًا بشكل كافٍ *استراتيجية المنظمة لتحديث الإحصاءات*. ولذلك، يهدف هذا الاقتراح الخاص بتحسين إدارة الأنشطة الإحصائية إلى معالجة هذا التحول النموذجي، مع مراعاة آثاره على إدارة المنظمة، وكذلك تحديد تدابير محددة لترجمة استراتيجية المنظمة إلى عمل. ويأخذ هذا الاقتراح في الاعتبار الوثائق الاستراتيجية الرئيسية الثلاث المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى توصيات تقييم الأعمال الإحصائية التي تضطلع بها المنظمة، ويتمحور حول أربع مجالات عمل رئيسية ذات أولوية:

(1) إدماج وتحسين إدارة بيانات وإحصاءات المنظمة.

(2) تعزيز القدرة الإحصائية للمكاتب الميدانية.

(3) تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وتكثيف تعبئة الموارد.

(4) تحسين جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم أنشطة البيانات والإحصاءات.

ثانيًا– إدماج وتحسين إدارة بيانات وإحصاءات المنظمة (التوصية 1 من التقييم)

4- وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أُنشئ عدد من الآليات الرئيسية لحوكمة الإحصاءات المؤسسية في المنظمة، واتخذت عدة خطوات إضافية عام 2020 لتعزيز ترتيبات حوكمة الإحصاءات في المنظمة:

(أ) تمّ تعزيز مكتب رئيس الخبراء الإحصائيين عن طريق نقل وظيفتين من الفئة الفنية معارتين سابقًا بحيث أصبحتا تحت إشرافه. ومن المتوقع أن تستمر هذه العملية مع النقل التدريجي للموظفين الآخرين المعارين إلى البرنامج العادي إلى مكتب رئيس الخبراء الإحصائيين.

(ب) رفع مستوى المكتب ليقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس الخبراء الاقتصاديين الذي أوكلت إليه مهمة الرقابة على البيانات والإحصاءات في المنظمة.

(ج) قُدمت معلومات منتظمة إلى الأعضاء بشأن آخر التطورات في الإحصاءات، من خلال جلسات إحاطة غير رسمية ولجنة البرنامج.

5- وعلى الرغم مما أُحرز من تقدّم، لا يزال أمام المنظمة مجال كبير لتحسين ترتيبات حوكمتها من أجل مواكبة التحديات الراهنة والحفاظ على مكانتها القيادية فيما يتعلق بإحصاءات الأغذية والزراعة. ولابد من بذل جهود إضافية لتعزيز الترتيبات مثل ربط حوكمة الإحصاءات بحوكمة البيانات.

ألف – البيانات والإحصاءات

6- تتسم البيانات والإحصاءات بترابطها الوثيق. فالبيانات عبارة عن عناصر أساسية أو أجزاء متفرقة من المعلومات، في حين تُعتبر الإحصاءات بيانات رقمية نُظمت باستخدام الأطر المفاهيمية من خلال العمليات الحسابية. بمعنى آخر، تشكل البيانات معلومات أولية انبثقت مباشرة من دراسة أو مسح، ويمكن استخدامها لتوليد معلومات ومعارف جديدة. وبعد ذلك تأتي الإحصاءات لتلخص المعلومات المتفرقة المتضمنة في البيانات، مما يمكّن من قياس جانب/خصائص معينة من العالم الحقيقي. وبالتالي فالإحصاءات هي نتاج لتحويل البيانات، باستخدام إجراءات إحصائية تهدف إلى الإجابة عن سؤالي "لماذا" أو "كيف".

7- وقد أصبحت العلاقة بين البيانات والإحصاءات وثيقة أكثر مع انتشار مصادر البيانات الجديدة أو البديلة إلى جانب تنظيم التعدادات والمسوحات التقليدية، مثل البيانات الضخمة وبيانات رصد الأرض والبيانات الإدارية، الهادفة إلى إنتاج الإحصاءات. وبالتالي يمكن أن يضمن إدماج آليات الحوكمة الوصول إلى البيانات، والسرية، والحماية، واعتماد أطر ضمان الجودة المنسقة. وفي هذا السياق، تؤكد استراتيجية البيانات التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة على الحاجة إلى بناء قدرتين رئيسيتين جديدتين: *تحليل البيانات* (باستخدام البيانات لتحسين فهم "ما حدث" "ولمَ حدث ذلك"، "وما قد يحدث بعد ذلك"، و"كيفية الاستجابة") *والحصول على البيانات* (أي ضمان تمكّن الجميع وفي كلّ مكان من البحث عن البيانات التي يحتاجون إليها والحصول عليها وإدماجها وتبادلها). وتحقيقًا لهذه الغاية، تنصح استراتيجية البيانات كيانات الأمم المتحدة على وجه التحديد بتعيين *قائد تنفيذي مكلف بالبيانات* تتمثل وظيفته الرئيسية في الحصول على الاستفادة القصوى من أصول

البيانات، من خلال الانضمام إلى جميع مبادرات المبتكرة الخاصة بالبيانات؛ وتعزيز قدرات تحليل البيانات ونشر الإلمام بمجال البيانات بين المستخدمين؛ وتعزيز بنية البيانات والحوكمة.

8- وفي هذه الأثناء، يقرّ الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة للفترة 2022-2031 بأنّ الإحصاءات تؤدي وظيفة أساسية داخل المنظمة، مع اعتبار "البيانات" أيضًا واحدة من أربعة "عوامل مسرعة" شاملة يمكن أن تحفز تنفيذ المنظمة لجميع مجالات الأولوية البرامجية في ظلّ *الفضائل الأربع*. وبالتالي، فإن إدماج البيانات والإحصاءات بشكل أوثق في حوكمة المنظمة يمكن أن يوجه بشكل فعال تنفيذ رؤية الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 المتمحورة حول اعتبار الإحصاءات وظيفة أساسية والبيانات عاملاً مسرّعًا لتنفيذ برنامج العمل.

باء – الانعكاسات المرتقبة على حوكمة المنظمة

9- تسلّط هذه التحولات التي يشهدها كل من الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 والسياق الدولي المحيط الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز ودمج حوكمة المنظمة بشأن البيانات والإحصاءات لضمان تمتع الابتكارات في مجال البيانات على قدر أكبر من الاتساق والدعم الإداري المتين، فضلاً عن تسريع التحولات المستندة إلى البيانات اللازمة لتحقيق خطة عام 2030. ولا تتوفر حاليًا آلية حوكمة خاصة بالبيانات تضاهي تلك الخاصة بالإحصاءات.

10- ويرنو هذا الاقتراح إلى منح رئيس الخبراء الاقتصاديين مسؤوليات *القائد التنفيذي المكلف بالبيانات*، وإنشاء هيكل متكامل للحوكمة خاص بالبيانات والإحصاءات يتماشى مع توصيات استراتيجية البيانات التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة (انظر الملحق 1 للاطلاع على الرسم البياني ذات الصلة).

11- وبموجب هذا الترتيب، سيعمل رئيس الخبراء الاقتصاديين/القائد التنفيذي المكلف بالبيانات كمشرف على فريق تنسيق البيانات الذي يتألف من خمسة مساعدين/ممثلين إقليميين للمدير العام؛ ورئيس العلماء؛ ورئيس الخبراء الإحصائيين؛ ومدير شعبة الإحصاء (مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، ومدير شعبة الرقمنة والمعلوماتية، ومديرين يتم اختيارهما على أساس التناوب. وعلى هذا النحو، سيمثل هذا الفريق مستخدمي ومنتجي البيانات والإحصاءات داخل المنظمة. وبالتالي سيكون الفريق مسؤولا عن السياسات والعمليات والمعايير الخاصة بالبيانات والإحصاءات على المستوى الداخلي؛ ومعالجة حالة استخدام البيانات ذات الأولوية؛ والقرارات المتعلقة بتخصيص الموارد (بما في ذلك استراتيجية اكتساب المهارات المتعلقة بالبيانات)؛ وحل القضايا؛ وتمثيل المنظمة في فريق حوكمة البيانات التابع للأمم المتحدة؛ والترويج لعمل المنظمة المتعلق بالبيانات على المستوى العالمي.

12- وبموجب الترتيب نفسه، ستقوم *مجموعة عمل مشتركة بين الإدارات ومعنية بالبيانات والإحصاءات* بالإشراف على فريق تنسيق البيانات وستقدم الدعم له، وستتألف من كبار الموظفين التقنيين في المنظمة وستتمثل مسؤوليتهم في إعداد الوثائق الداعمة لفريق تنسيق البيانات ذات الصلة بحماية البيانات، والخصوصية،[1] والشؤون الأخلاقية، والأمن، والوصول إلى البيانات، وإرساء الشراكات، وجودة البيانات وهيكل تكنولوجيا المعلومات الشاملة؛ وكذا تنفيذ حالات استخدام البيانات ذات الأولوية. وستجتمع مجموعة العمل المشترك بين الإدارات والمعنية بالبيانات والإحصاءات في جلسة عامة عند معالجة مثل هذه القضايا

[1] مع إيلاء الاعتبار الواجب لسياسات المنظمة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية.

الشاملة، في حين ستُشَكل أيضًا فرق عمل خاصة للقيام بمزيد من العمل التقني المتعمق في مجالات معينة. وستشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، فريق العمل المعني بالإحصاءات، وفريق العمل المعني بالبيانات الضخمة، وفريق العمل المعني بالبيانات الجغرافية المكانية. وبموجب هذا الترتيب، سيواصل فريق العمل المعني بالإحصاءات التركيز على المعايير الإحصائية والمزيد من القضايا الإحصائية المخصصة (مثل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والاتصالات الإحصائية، وهندسة/تطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي تدعم العمل الإحصائي، وما إلى ذلك). وعلى النقيض من ذلك، سيعالج فريقا العمل المعنيان بالبيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية مسألة إدماج واستخدام مصادر البيانات البديلة هذه بالتوازي مع مصادر البيانات التقليدية. ومن أجل ضمان الاتساق والترابط بين فرق العمل هذه، بالإضافة إلى احترام التسلسل الإداري أمام فريق تنسيق البيانات، سيعمل رئيس الخبراء الإحصائيين كرئيس لكل من مجموعة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالبيانات والإحصاءات الشامل وفريق العمل المعني بالإحصاءات.

13- وستشجع المنظمة كذلك على استخدام مصادر البيانات البديلة والأساليب المبتكرة لمعالجة البيانات غير المهيكلة من أجل سد الفجوات على صعيد البيانات وتحسين جودة إحصاءاتها. وتحقيقًا لهذه الغاية، سيتم إعداد إطار عمل داخلي خاص بجودة البيانات، بالاستشراد بإطار ضمان الجودة الإحصائية على مستوى المنظمة وبالاستناد إليه. وستتم مؤازرة هذه الجهود بشكل أكبر من خلال عملية التحقق من صحة البيانات على مستوى المنظمة، فضلاً عن استراتيجية البيانات المفتوحة، التي تم إعدادها بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية للمنظمة والذي سيضمن امتثال البيانات المفتوحة للجوانب القانونية وتكنولوجيا المعلومات. وستتيح كل من عملية التحقق من صحة البيانات على مستوى المنظمة واستراتيجية البيانات المفتوحة مستويات مناسبة من الشفافية، وضوابط قوية وضمانات ذات مصداقية، مع تعزيز حوافز مشاركة البيانات، ومعالجة الأعباء البيروقراطية الواسعة والنفور من المخاطرة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم إنشاء فريق عمل تقني لضمان إعطاء تفسير متسق للنظام القانوني حول البيانات المفتوحة والذي يتوافق مع أحدث المعايير المتعلقة بجعل البيانات مفتوحة وحماية البيانات وخصوصيتها.

ثالثًا– تعزيز القدرة الإحصائية للمكاتب الميدانية (التوصية 2 من التقييم)

14- في ظلّ الأوضاع الراهنة، حيث حوّل كل من عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء في الموارد مع المنظمة تركيزهم إلى المشاريع القطرية والإقليمية، شهدت طلبات الدعم الحالية من المكاتب القطرية للمنظمة والخبراء الإحصائيين الإقليميين وعلى المستوى شبه الإقليمي ارتفاعًا كبيرًا. وخلال السنوات القليلة الماضية، اتخذت المنظمة بالفعل خطوات لتعزيز القدرات الإحصائية في المكاتب الميدانية، مثلاً من خلال نقل ثلاث وظائف إحصائية من المقر الرئيسي إلى المكاتب الإقليمية الفرعية.

15- وانطلاقًا من فرضية عدم توفر ما يكفي من الموارد المالية الإضافية لتعزيز الإحصاءات بقدر أكبر في المكاتب الميدانية بسهولة، يتطلع هذا الاقتراح إلى استراتيجية ذات شقين لتعزيز القدرة الإحصائية للمكاتب الميدانية في المنظمة. فمن ناحية، سيتم تعزيز القدرة الإحصائية للمكاتب الميدانية من خلال العديد من المبادرات التي تشمل: تزويد الخبراء الإحصائيين الإقليميين بموارد مخصصة من الميزانية الإقليمية؛ وإتاحة مجموعة أدوات وإرشادات لدعم تنفيذ الأنشطة الاستراتيجية والتشغيلية على المستوى القطري (مثل التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة)؛ وتقديم تدريب مخصص

على رصد أهداف التنمية المستدامة لفائدة موظفي البيانات المعينين في كل مكتب قطري للأمم المتحدة ولموظفي الرصد والتقييم العاملين في المكاتب القطرية للمنظمة. ومن ناحية أخرى، ستتم زيادة القدرة الإحصائية الميدانية من خلال تعزيز الشبكة الحديثة بشأن آليات التنسيق والشراكات بين وكالات الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي لدعم الأنشطة على المستوى القطري.

جيم – زيادة القدرات الإحصائية للمكاتب الميدانية

16- يؤدي ممثلو المنظمة والمكاتب الميدانية دورًا رئيسيًا في زيادة الدعم المقدم للبلدان بغية ضمان إنتاج واستخدام بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة عن الأغذية والزراعة. وهم يؤدون، على وجه الخصوص، دورًا أساسيًا في تحديد الاحتياجات في مجال تنمية القدرات في البلدان، وكذلك في زيادة الوعي واستقطاب التأييد لمبادرات تنمية القدرات، وفرص تعبئة الموارد وإرساء الشراكات بغرض دعم الإحصاءات و/أو مؤشر أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، ومن أجل دعم البلدان في هذه المهمة، يتطلع هذا الاقتراح إلى الإجراءات التالية، التي يوجد بعضها قيد التنفيذ بالفعل:

(أ) ستزود المكاتب الإقليمية للمنظمة الخبراء الإحصائيين الإقليميين بموارد مخصصة لكي يتمكنوا من المساهمة في الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية المتعلقة بالإحصاءات. وعلى وجه التحديد، يجب أن يتلقى الإحصائيون الإقليميون وعلى المستوى شبه الإقليمي ميزانية مخصصة (لا يتوقع الحصول على أي ميزانية حاليًا) للأنشطة الإحصائية في بداية كل فترة مالية حتى يتمكنوا من تعيين مستشارين لدعم عبء العمل المتزايد وتوسّع نطاق الأولويات.

(ب) أعدّ مكتب رئيس الخبراء الإحصائيين مؤخرًا مجموعة أدوات شاملة لتسريع دعم المنظمة لرصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري، وعقد سلسلة من المؤتمرات عبر الفيديو لممثلي المنظمة في كل إقليم من أقاليم المنظمة لتوضيح محتواها بالتفصيل. وتحتوي مجموعة الأدوات على قائمة بالإجراءات التي يُستحسن أن يأخذ بها ممثلو المنظمة والمكاتب الميدانية، بالإضافة إلى جرد لجميع الموارد المنهجية والتقنية المتاحة لدى المنظمة، بهدف زيادة الدعم لرصد أهداف التنمية المستدامة. ومن عديد الموارد الفردية الجديدة التي تشتمل عليها مجموعة الأدوات هناك:

(1) الخطوط التوجيهية لتعميم الإحصاءات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة: تقدم هذه الوثيقة توجيهات للمكاتب الميدانية حول تحديد الفجوات في القدرات الإحصائية خلال عمليتي التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وبالتالي تقدمها أيضًا لأطر البرمجة القطرية في المنظمة.

(2) إرشادات بشأن تعبئة موارد إضافية من خارج الميزانية: سيقوم مكتب رئيس الخبراء الإحصائيين، بالتنسيق مع شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص، بزيادة مساعدته التقنية المقدمة للمكاتب الميدانية من أجل صياغة المشاريع، ولا سيما برامج التعاون التقني التي تدعم تنفيذ عملية جمع البيانات وأنشطة تنمية القدرات. وتُتاح أيضًا ضمن مجموعة الأدوات حافظة تضم قوالب عامة لدعم صياغة المشاريع وتعبئة الموارد بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرئيسية على المستوى الوطني.

(3) الملامح القطرية: تقدم لمحة فورية وبديهية عن أداء أهداف التنمية المستدامة في كل بلد، كما تسلط الضوء على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتاحة حاليًا وبالتالي احتياجات تنمية القدرات التي لم تتم تلبيتها بعد. وعلى هذا النحو، فهي أداة رئيسية في أيدي ممثلي المنظمة في تفاعلهم مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من النظراء الوطنيين.

(ج) كما سيتم رصد عمليات جمع البيانات وإجراءات التحقق التي تقوم بها المنظمة على المستوى الميداني من خلال الأدوات الرقمية. وهذا يعني أنه من الآن فصاعدًا، ستكون بعض مكاتب المنظمة على المستوى القطري ذات القدرات الكافية مسؤولة عن رصد معدل استجابة البلد المضيف من خلال الاستبيانات التي أعدتها المنظمة والتي يمكن استخدامها بشكل متبادل مع نظام العمل الإحصائي للمنظمة، بينما ستظل مراقبة الجودة حكرًا على خبراء مواضيعيين في المقر الرئيسي.

(د) سيتم تسهيل تنقل الموظفين الإحصائيين بين المقر الرئيسي للمنظمة والمكاتب الإقليمية الفرعية/الإقليمية في كلا الاتجاهين لخلق تدفق ديناميكي أكثر من أجل نقل الخبرات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الاستفادة من برنامج الموظفين الفنيين المعاونين وبرنامج الفنيين الشباب وكذلك برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز مراتب المنظمة في المكاتب الإقليمية/الإقليمية الفرعية، استنادًا إلى الخبرة الإحصائية المتاحة بسهولة في الأقاليم.

(هـ) سيتم تشجيع البرامج العالمية الضخمة بشأن تنمية القدرات الممولة من موارد من خارج الميزانية لنقل أجزاء من أنشطتها لتنمية القدرات إلى المكاتب الإقليمية. وعلى سبيل المثال، أنشأت مبادرة "50×2030" بالفعل عددًا من المناصب الإحصائية في المكتبين الإقليميين للمنظمة في أكرا وبانكوك. وسيساعد ذلك في بناء القدرات الإحصائية الإقليمية، وتسهيل إدماج هذه البرامج في الأطر الإقليمية والقطرية، وخلق التآزر مع الشركاء الآخرين في الموارد على المستوى الإقليمي وتقليص عبء العمل على الخبراء في المقر الرئيسي المشاركين بالفعل في إنتاج البيانات/العمل المعياري.

(و) لتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتآزر في تنفيذ البرامج عبر النظام اللامركزي للمنظمة، سيُعاد تقييم واجبات الإحصائيين الإقليميين ومسؤولياتهم وتسلسلهم الإداري وتوحيدها لضمان قيامهم بالأدوار اللازمة لمواجهة جميع التحديات الراهنة.

(ز) ستُنظم دورات تدريبية وإعلامية بشكل منتظم تستهدف الخبراء الإحصائيين الإقليميين/على المستوى شبه الإقليمي والموظفين في المكاتب الميدانية من خلال الشبكة التقنية للإحصاءات. وسيجري إيضاح مجالات التدخل ذات الأولوية في الإحصاءات (أي ما يجب أن تقدمه المنظمة) بشكل أكبر لكي تتمكن المكاتب الميدانية من التركيز وتلقي الدعم على التدخلات العالية التأثير. وسيجري توسيع الشبكة التقنية للإحصاءات SharePoint، التي تتوفر بالفعل على ثروة من المعلومات والأدوات والموارد والمبادرات ذات الصلة لفائدة المكاتب الميدانية، كما سيتم توسيع نطاق جرد برامج تنمية القدرات الإحصائية الذي تقوم به المنظمة، والذي يوفر معلومات مفيدة عن طرق طلب المساعدة والتمويل.

دال – تعزيز آليات التنسيق والشراكات الإقليمية

17- على الرغم من أن الإجراءات المذكورة أعلاه ضرورية، فهي ليست كافية وحدها لضمان الحصول على الدعم الشامل لتعزيز القدرة الإحصائية للمكاتب الميدانية في المنظمة. فاتساع رقعة التحديات يفرض على المنظمة عدم تمكنها من اتباع مسار وحيد. وبالتالي، سوف تسعى المنظمة أيضًا إلى الاستفادة من الشبكة الحديثة بشأن آليات التنسيق الإقليمية والشراكات لدعم الأنشطة على المستوى القطري، ولا سيما تلك الموجهة نحو تقديم مساهمة مثمرة في التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

18- وتحقيقًا لهذه الغاية، تشارك المنظمة بالفعل في فريق العمل المشترك بين الوكالات "لدعم تصميم وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الواحد لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية من خلال التنسيق الإقليمي"، تحت المظلة الشاملة *لخارطة طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل ابتكار بيانات وإحصاءات الأمم المتحدة*. ويتطلع فريق العمل هذا إلى إنشاء "لجان إقليمية لتنسيق الأنشطة الإحصائية"، أي إنشاء امتداد للجنة العالمية لتنسيق الأنشطة الإحصائية على المستوى الإقليمي. وستسعى هذه الآلية إلى معالجة التشتت الحالي في مبادرة وكالات الأمم المتحدة المنفردة، وبالتالي ضمان تعميم الإحصاءات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل صحيح في التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

19- ومن نفس المنطلق، تشارك المنظمة أيضًا مع الشبكة العالمية التي أُنشئت مؤخرًا لموظفي البيانات والخبراء الإحصائيين. وبسبب محدودية الموارد البشرية والمالية المخصصة للإحصاءات على المستوى القطري، تقر المنظمة بإمكانية إسناد مهمة العمل كقنوات وميسرين للتدخلات الإحصائية الرئيسية لموظفي البيانات في الفريق القطري للأمم المتحدة المعين حديثًا. ولذلك، لتحقيق أقصى استفادة من هذا المورد، ستقوم المنظمة، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بوضع برنامج تدريب مخصص لموظفي البيانات التابعين في الفريق القطري، من أجل إلمامهم بالأنشطة الإحصائية الرئيسية للمنظمة واكتساب القدرة على المساعدة بشكل فعال في تنفيذ هذه البرامج الإحصائية على المستوى القطري.

رابعًا– تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وتكثيف تعبئة الموارد (التوصية 3 من التقييم)

20- تُعد الإحصاءات نشاطًا يعاني من نقص التمويل بشكل دائم وبالكاد يستقطب 0.3 في المائة فقط من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد لجأت المنظمة، لاستكمال موارد برنامجها العادي المتواضعة الموجهة للإحصاءات، إلى مصادر مؤسسية أخرى وأموال من خارج الميزانية، وهي تمارس العناية الواجبة باستمرار في الاستخدام الفعال لهذه الأموال، على النحو الذي تؤكده التقييمات الأخيرة على الاستراتيجية العالمية وبرامج أصوات الجياع، ومراجعة حسابات الصندوق المتعدد التخصصات بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للفترة 2017/2016. ومع ذلك، غالبًا ما تكون هذه المصادر ذات طبيعة مخصصة ومحدودة النطاق مقارنة بحجم احتياجات البلد، وبالتالي فهي غير مناسبة تمامًا لمعالجة أوجه عدم اليقين والقيود في تمويل البرامج العادية.

21- وتتمثل إحدى الأدوات التي استفادت منها إحصاءات المنظمة مؤخرًا في الآلية المرنة المتعددة الشركاء، والتي يمكن أن توفر الأموال الأولية التي يحتاجها بشدة مجال عمل إحصائي محدد في غضون فترة زمنية متعددة السنوات. وبالاقتران مع أموال

البرنامج العادي والموارد الأخرى من خارج الميزانية، يمكن أن توفر الآلية المرنة المتعددة الشركاء خطط عمل طويلة الأجل أكثر استدامة، متمحورة حول خطط سنوية أقصر للتعامل مع الإجراءات ذات الأولوية. وفي الوقت الحالي، تمول الآلية المرنة المتعددة الشركاء برنامجين إحصائيين رئيسيين، أحدهما يساهم في مبادرة "50×2030" والآخر يدعم رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد سجل البرنامج الفرعي للآلية المرنة المتعددة الشركاء بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عام 2020، على الرغم من القيود الناتجة عن الجائحة، أعلى معدل تنفيذ بين برامج هذه الآلية وحصل على نفس المخصصات لعام 2021. كما تلقى مكتب رئيس الخبراء الإحصائيين أموالًا تكميلية مؤسسية لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ليتم في عام 2021 تمويل سلسلة من الأنشطة غير المتوقعة في إطار هذه الآلية.

22- ومن الواضح أن هناك مجالاً إضافيًا لزيادة الموارد من خارج الميزانية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وفي هذا يجري مكتب رئيس الخبراء الإحصائيين مشاورات منتظمة مع شعبة تعبئة الموارد وشراكات القطاع الخاص بشأن فرص تعبئة موارد إضافية محتملة. وتتمثل الخطوة التالية المخطط لها في إنتاج سلسلة من "نماذج المشاريع" الصغرى حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الفردية على المستوى العالمي، تحت المظلة الواسعة لبرنامج "قياس أهداف التنمية المستدامة"، بحيث يمكن مطابقة هذه المكونات الأصغر بسهولة أكبر مع تفضيلات فرادى الجهات المانحة. وعلى نفس المنوال، تم أيضًا إعداد سلسلة مشابهة من نماذج المشاريع لتعبئة الموارد على المستوى الوطني – لا سيما التي تستهدف الحصول على الأموال التكميلية لبرنامج التعاون التقني.

23- ومن أجل التعمق في تخصيص الموارد الحالية على نحو أمثل، سيقوم مكتب رئيس الخبراء الإحصائيين، بتوجيه من رئيس الخبراء الاقتصاديين، بإجراء تقييم مفصل للموظفين (عددهم ومجموعة المهارات التي يتوفرون عليها) والموارد الأخرى المخصصة حاليًا للأنشطة الإحصائية في المنظمة، وذلك بغرض تكوين فهم أفضل لمتطلبات المنظمة من الموارد الإحصائية وكذلك مصادر التمويل الأكثر ملاءمة. وسيكون هذا شرطًا مسبقًا لزيادة محتملة في موارد البرنامج العادي الحالية المخصصة للأنشطة الإحصائية ذات الأولوية.

24- وبالإضافة إلى ذلك، لا بد للمنظمة من أن تركز بقدر أكبر على تعبئة موارد من خارج الميزانية لإجراء الإحصاءات على المستويين القطري والإقليمي. وهذا يتوقف إلى حد كبير على قدرة المكاتب الميدانية على تعبئة هذه الموارد، التي سيوفر لها مكتب رئيس الخبراء الإحصائيين التدريب والتوجيه المصممين خصيصًا لهم على النحو المبين في الفقرة 16. ويزداد احتمال تعبئة الموارد لإجراء الإحصاءات على المستويين القطري والإقليمي بشكل كبير كلما دُمجت هذه الإحصائيات في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ولذلك، فإن العمل على دعم البلدان في تعميم الإحصاءات في هذه الأطر والتقييمات القطرية المشتركة ينبغي أن ييسر تعبئة الموارد لدعم الأنشطة الإحصائية. ومن هذا المنظور، يجب أن يُنظر إلى الإحصاءات على أنها نتيجة إنمائية رئيسية في حد ذاتها، توفر المساءلة والشفافية، فضلاً عن كونها حافزًا لتحقيق النتائج الإنمائية الأخرى من خلال دعم السياسات القائمة على الأدلة واتخاذ القرارات.

25- وعلاوة على ذلك، سوف تسعى المنظمة إلى استخدام جميع الفرص التي تلوح في الأفق لتعبئة الموارد على المستوى العالمي، بما في ذلك مركز *تبادل المعلومات الجديد لتمويل البيانات الإنمائية*، المقرر إطلاقه في أكتوبر/تشرين الأول 2021 في

منتدى الأمم المتحدة العالمي الثالث للبيانات. وسيتم إنشاء مركز تبادل المعلومات كمنصة عبر الإنترنت تتيح المعلومات والخدمات للتوفيق بين العرض والطلب المتعلقين بتمويل البيانات والإحصاءات وبالتالي تيسير التنسيق بين الجهات المانحة والبلدان الشريكة.

خامسًا– تحسين جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم أنشطة البيانات والإحصاءات (التوصية 4 من التقييم)

26- يعد تحسين جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم أنشطة البيانات والإحصاءات أمرًا حيويًا إذا كان لإحصاءات المنظمة أن تظل مواكبة لعصر المعلومات وإذا كانت المنظمة ترغب في أن تتحرك نحو نظام حوكمة أكثر تكاملاً بشأن أصول بياناتها بالكامل، على النحو الموصى به في القسم الأول من هذه الوثيقة. ويجب حل مسألة المعايير غير المتوافقة وعدم قابلية التشغيل البيني وتشتت الأنظمة القديمة المستخدمة في إدارة البيانات. لذلك، ستضع المنظمة وتنفذ نظامًا مبتكرًا لإدارة البيانات الإحصائية يضمن إتاحة بيانات عالية الجودة وتطبيقًا متسقًا للمعايير الدولية عبر سلسلة القيمة الإحصائية بأكملها.

27- وتتطرق استراتيجية تحديث إحصاءات المنظمة بالفعل إلى إصلاح نظام العمل الإحصائي، فضلاً عن إطلاق منصة متكاملة لنشر البيانات في هيئة "مستودع بيانات إحصائية"، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لذلك المجهود. وتحقيقًا لهذه الغاية، أُعدّ اقتراح مشروع لإنشاء نظام العمل الإحصائي ومستودع البيانات الإحصائية الذي يعتمد على مساهمات من إدارات وشُعب متعددة وسيتم تمويله من صندوق الإنفاق الرأسمالي.

28- ومن المتوقع أن يكون لنظام العمل الإحصائي المحدث تأثير واضح على الفعالية من حيث الكلفة واتساق بيانات المنظمة وعلى الجودة والمعرفة المؤسسية. وسيوفر حلًا نهائيًا لجمع البيانات غير المجهزة وتخزينها، وإجراء العمليات الإحصائية الآلية (مثل إسناد البيانات، والتحقق من صحتها، وما إلى ذلك)، وإدارة البيانات الوصفية، وتقييم الجودة وإنتاج البيانات الجاهزة للنشر.

29- وفي المرحلة التالية من إعداد نظام العمل الإحصائي، المتوقع أن تنطلق في مطلع عام 2022، سينصب التركيز على تحسين بنية وأداء نظام العمل الإحصائي، بالإضافة إلى تحسين واجهته الخاصة بالمستخدم ووظائفه. وتشمل الأولويات الرئيسية لمرحلة الإعداد التالية نقل نظام العمل الإحصائي إلى النظام السحابي، وإعادة هندسة بعض الوحدات الإحصائية، وضمان تشغيله البيني بالكامل مع نظم نشر بيانات المنظمة، وتنفيذ مجموعة من 26 من متطلبات تكنولوجيا المعلومات والوظائف الجديدة التي تم تجاهلها سابقًا بسبب نقص الموارد والقيود التقنية.

30- واستفاد مقترحا إعداد نظام العمل الإحصائي ومستودع بيانات إحصائية ضمن مرفق الإنفاق الرأسمالي من عملية رسم الخرائط الشاملة وترشيد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الإحصائية في المنظمة التي أجرتها شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات.

31- وستتوافق هذه الجهود مع دفع الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 نحو نشر "الرقمنة" على نطاق واسع من أجل تحفيز إيجاد الحلول المبتكرة لإنتاج البيانات وتحسين جودة إحصاءاتها. وسيؤدي الجمع بين هذه التدخلات المبتكرة إلى تحسين

جودة بيانات المنظمة ورضا مستخدمي البيانات وإمكانية الوصول إليها بشكل كبير، مع خفض تكاليف إدارة البيانات والتكاليف الإدارية (من خلال تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم العمل الإحصائي)، وكذلك تخفيف العبء عن البلدان عند استجابتها.

الملحق 1: رسم بياني حول آلية حوكمة البيانات والإحصاءات المقترحة من المنظمة بما يتماشى مع استراتيجية البيانات التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة